



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر ١- بن يوسف بن خدة
كلية الحقوق



تنظم كلية الحقوق
عبر تقنية الاتصال المرئي

ملتقى وطني حول:

عصرنة علاقات العمل في ظل التحول الرقمي: التحديات والرهانات



يوم 18 ماي 2022

الم الهيئة الشرفية للملتقى:

أ/د عبد الحكيم بن تليس، مدير جامعة الجزائر ١.

د/ مدافر فايز، نائب مدير الجامعة المكلفة بالدراسات العليا.

أ/د لعلوي عيسى، عميد كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١.

أ/د خوري عمر، رئيس المجلس العلمي كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١.

د/ بوسنة خير الدين، نائب العميد، المكلف بالدراسات العليا.

رئيسة الملتقى ورئيسة اللجنة العلمية: د/ بن رجدال آمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١.

المشرفة التقنية العامة على الملتقى: السيدة / ديلمي مونة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١.

رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ ساسي نجا، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١.



إشكالية الملتقى:

يشكل العمل في البيئة الرقمية اليوم ظاهرة عالمية - فرضت نفسها خاصة بعد ظهور جائحة كوفيد 19 - سواء كان ذلك عن طريق العمل عن بعد أو العمل باستخدام المنصات الرقمية.

حاولت الجزائر مواكبة هذا النمط الجديد لتنفيذ علاقة العمل، عن طريق تشجيع العمل عن بعد، تجسيداً لمبدأ استمرارية المرافق العمومية والمؤسسات الخاصة، لضمان مواصلة أداء نشاطها أثناء الأزمة الصحية ، كما ساهم أيضاً انتشار العمل عبر المنصات الرقمية - قبل الجائحة - في منح فرص عمل لكل الفئات مهما كان مستوى تكوينها، خاصة بعد انتشار البطالة في أوساط الشباب بما فيهم أصحاب الشهادات العليا، بسبب النمو السكاني الذي تعرفه بعض الدول، كلها أسباب جدية دفعت السلطات العمومية إلى تشجيع العمل الحر والعمال المستقلين الذين يمارسون نشاطاً مهنياً مستقلاً لحسابهم الخاص، أدى ذلك إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل العمل عن بعد، العامل عن بعد ، العامل المستقل - Freelancer -، العامل الحر- Entrepreneur -.... إلخ ، ويشكل كل ما سبق نمطاً جديداً لتنفيذ علاقة العمل.

إذا كانت مسألة توحيد تعريف العمل عن بعد قد عرفت عدة إشكالات، فإن مسألة تعريف العامل عن بعد تبد وأكثر تعقيداً، بسبب الاختلاف الكبير حول تحديد الفئة التي يمكن أن تطبق عليها أحكام العمل عن بعد وذلك بسبب ظهور فئة جديدة تمارس عملها عن بعد - قبل وباء فيروس كورونا المستجد - بواسطة المنصات الرقمية المتمثلة في فئة العمال المستقلين، تماشياً مع الثورة التي عرفتها المؤسسات في مجال الرقمنة.

يعد عاملاً مستقلاً كل شخص طبيعي يمارس نشاط مدنياً أو تجاريًا لحسابه الخاص وبصفة مستقلة، أو من خلال أرضية رقمية فيقدم خدماته للغير، يتعاقد ويؤدي عمله بحرية تامة ويحدد أتعابه وأوقات العمل، عادة ما يلجأ لهذا النشاط لأول مرة أو يعاود ممارسته بسبب صعوبات اقتصادية، فالعمل على عبر المنصات الرقمية طريقة جديدة لتنفيذ علاقة عمل وطريقة جديدة أيضاً للاستهلاك، فأصبحت المنصات الرقمية تقدم خدمات في مجالات عديدة وتنافس بعض المهن والنشاطات المقتنة، (قطاع النقل، مهنة المحاماة)، ذلك ما يجعل من ينفذ هذه الخدمة في علاقة تبعية موازية- para subordination ، هذه الممارسات التي تعرفها الجزائر تشكل موضوعاً جديداً للبحث مقارنة بالقانون المقارن الذي أقرَّ هذا النوع من الممارسات بموجب قوانين - لا تزال فتية - حاولت تنظيم هذه الفئة الجديدة من الفاعلين الاقتصاديين.

إن تنفيذ علاقة العمل في بيئة رقمية قد شوش على النمط التقليدي لعلاقة العمل، وعلى تحديد القواعد القانونية التي يجب أن تطبق على العمال الذين يختارون هذه الطريقة من العمل، فالاقتصاد الرقمي، والعمل عن بعد والعمل حسب الطلب عوامل ومارسات قلبت الموازين وغيّرت من مفهوم الأصناف القانونية الكلاسيكية للعمل، في السابق كان الاقتصاد يقوم على الصناعة وكان صاحب العمل هو الذي يملك وسائل الإنتاج، أما الآن أصبح الاقتصاد يسعى لاقتصاد الخدمات - économie de services .

لقد تناولت التشريعات المقارنة مسألة تنظيم العمل في البيئة الرقمية وذلك من خلال سن قوانين تؤطر العمل عن بعد، أو عن طريق إبرام اتفاقات جماعية بين المستخدم والعمال لتحديد حقوق وواجبات كل طرف، كما ذهبت قوانين أخرى إلى تكريس فكرة المسؤولية المجتمعية للمنصات الرقمية تجاه العمال، وحاولت أن تجعل من المنصات متعاملين

معنويين مسؤولين اجتماعيا، هذا الحل يشكّل مفهوم جديد لتأثير عمومي محله المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، أو ما يسمى بالمسؤولية التضامنية للمؤسسات مصدرة الأوامر بصفتها متعامل لا مادي مسؤول اجتماعيا
التدريج
نائب العميد
الجامعة
Operateurs dématérialisé socialement responsable)
طرح هذه الممارسات المعمول بها في الجزائر اليوم مشكلة التأثير القانوني للعمل عن بعد ولعقال المنصات الرقمية، كما تعد ملائمة تشريعات العمل لمواكبة هذه الثورة الرقمية تحديًّا جديداً ورهاناً حقيقيًّا، ستشهد كل التشريعات العمالية في ظل بيئه رقمية وتكنولوجية جديدة.

بالإضافة إلى ما سوف ينجم مستقبلاً عن اقتحام الذكاء الاصطناعي لعالم الشغل نتيجة أتمتة المهام في كل القطاعات الأمر الذي سوف تكون له تداعيات على علاقات العمل بسبب حذفآلاف مناصب الشغل واستبدال الإنسان بالآلة الذكية، لذلك يجب أن يحظى العامل في البيئة الرقمية بحماية من المخاطر الاجتماعية بكل أصنافها كالحماية من حوادث العمل، التأمين على المرض، الحق في التقاعد، الاستفادة من التكوين المهني، الحق في الإضراب، ممارسة الحق النقابي، والعطلة المدفوعة الأجر والتحدي الثاني يتمثل في ضمان الاستقرار لكل المتعاملين من عمال عن بعد، عمال على المنصات الرقمية والزيائن، وهذا ما يدفعنا إلى التفكير في وضع قواعد جديدة تحكم علاقة العمل، من أجل ضمان حد أدنى من الحقوق للعمال في البيئة الرقمية، ليستفيدوا من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي العمال ضماناً لمبدأ المساواة والعدالة، وهذا أيضاً تحديًّا آخر للتشريعات العمالية، التي ستصطدم من حيث الواقع بالتنوع الذي يعرفه العمل في البيئة الرقمية، لتعدد الفاعلين من جهة وتعدد الممارسات من جهة أخرى.

في الأخير من المبكر أن نحكم على العمل في البيئة الرقمية، إن كان يخدم مصلحة العامل ويجعله أكثر سعادة، أو هو مجرد وجه جديد للمرورنة وعدم الثبات في الشغل، والذي سيؤدي على اختفاء ما يسمى العمل المأجور أو ربما اختفاء العمل كقيمة مضافة.

لقد حان الوقت لكي يخاطب المشرع العمالي الجزائري هذه الفئة من العمال ويقتنِ الإشكال الحديثة لتنفيذ علاقة العمل سواء بالنسبة للعمل عن بعد أو العمل عبر المنصات الرقمية، والتبنُّى بمستقبل علاقات العمل في زمن الذكاء الاصطناعي، فقانون العمل يواجه تحدي كبير يتمثل في تكريس حماية كافية لهذه الفئات العمالية وتوفير شروط العمل اللائق لهم أما عن طريق تطوير أحكام قانون العمل لتتماشى مع خصوصية البيئة الرقمية، أو عن طريق إقرار أحكام قانونية خاصة بتنظيم علاقات العمل في هذه البيئة.

نعالج المسائل القانونية التي تثيرها إشكالية الملتقي الوظفي من خلال المحاور التالية:



محاور الملتقى

المحور الأول: واقع التحول الرقمي في الجزائر وأثره على علاقات العمل (استراتيجية التحول نحو العمل عن بعد، عمال المنصات الرقمية).

المحور الثاني: الحماية الاجتماعية للعامل في البيئة الرقمية في القانون الجزائري والقانون المقارن.

المحور الثالث: المسؤولية المجتمعية للمنصات الرقمية.

المحور الرابع: مستقبل علاقات العمل في زمن الذكاء الاصطناعي.



اللجنة العلمية

- د/ علوى سليمة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ عمروش فوزية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ بوختالة سعاد، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ كراش ليلي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ عقوب زينة، كلية الحقوق، جامعة بجاية.
د/ بلمهوب عبد الناصر، كلية الحقوق، جامعة تizi وزو.
عثمانى بلال، كلية الحقوق، جامعة بجاية.
د/ عمريو جويدة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ بوغرارة مليكة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ حبشاوى ليلى، كلية الحقوق، جامعة بومرداس.
د/ بعجي أحمد، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ مرابطين سفيان، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ عيسى زهية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس.
د/ جعفور ليندة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ لباشيش سهيلة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ بخى سهام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

- أ/ فيلالي علي كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
أ/ أحمسة سليمان كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
أ/ بلعبدون عواد، كلية الحقوق، جامعة مستغانم.
أ/ طربيت السعيد، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
أ/ بوقميحة نجيبة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
أ/ ماموني فاطمة الزهراء، كلية الحقوق، جامعة مستغانم.
أ/ حسين سامية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس.
أ/ نساخ فطيمة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ مدافر فايزرة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ بوسنة خير الدين، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1.
د/ ساسي نجاة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ جربوعة منيرة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ مكي أسماء، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ بشير سهام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ موسى نسيمة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

اللجنة التنظيمية

- ط/ د شباطة ظريفة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
ط/ د مبرك عز الدين، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
ط/ د علي موسى خدوجة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
ط/ د فلوح سيليا، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
ط/ د قرد أشواق أميرة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
ط/ د رحيل سمير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
ط/ د بن لعلام زينة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

- المشرفة العامة على الملتقى: السيدة / ديلمي مونة
رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ ساسي نجاة
د/ أكرور مريم، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ حبشاوى ليلى، كلية الحقوق، جامعة بومرداس.
د/ جعفور ليندة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
د/ محمد نبيل يحياوي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
ط/ دلشہب نادیہ لیلی، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.



شروط المشاركة

أن تكون المداخلة في أحد محاور الملتقى،

ألا يكون موضوع البحث قد سبق نشره أو المشاركة به في نشاطات علمية سابقة.

أن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية.

يجب ألا تقل عدد صفحات المداخلة عن 12 صفحة وألا تزيد عن 20 صفحة، تحرر المداخلة بخط arabicsimplified بحجم 14 بالنسبة للمن وحجم 12 بالنسبة للهواش، أو باللغة الأجنبية بخط new times roman بحجم 12 بالنسبة للمن وحجم 10 بالنسبة للهواش.

تواترخ مهمة:

آخر أجل لاستقبال الملخصات 01 مارس 2022

الرد على الملخصات المقبولة 05 مارس 2022

آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة 09 ماي 2022

تاريخ انعقاد الملتقى: 18 ماي 2022

ترسل الملخصات عبر البريد الإلكتروني التالي:

travdroit@gmail.com